الهند ومواردها

الطبيعية والصناعية

ان مشكلة الهند من ناحيتها السياسية ، ومستقبل نظام الحكم فيها ، لأعقد من ذنب الضبّ . وقد كتبت في ذلك مئات الكتب والمقالات والتقارير الرسمية . فليس في وسع كاتب مهما يبلغ علمهُ بالهند من السعة ، وفهمهُ لمشكلاتها من الدقة والعمق ، ان يوجز جميع نواحي النظر في خمس صفحات . ولذلك نريد ان نعرض في هذا الفصل الموجز ، لحياة الهند الاقتصادية ومواردها الطبيعية الغنية — دون مشكلتها السياسية — اذ قلما يعرف عن الهند انها في طبقة الدول الثماني الأولى من الناحية الصناعية ، بين دول العالم اجمع

ترتبط قوة الدولة الحربية في العصر الحديث باربعة عوامل رئيسية . هي اولاً — الرجال . وثانياً — الطعام . وثالثاً — موارد المواد الأولية . ورابعاً — القدرة الصناعية

تزيد مساحة الهند على مليون ونصف مليون من الأميال المربّعة ويبلغ عدد سكانها حسب إحصاء ١٩٤١ ثلاثمائة وستة وثمانين مليوناً . وكان عدد الجنود النظاميين المدرّبين تدريباً وافياً فيها عند نشوب الحرب في سنة ١٩٣٩ يفوق عددهم في سائر بلدان جامعة الأمم البريطانية مجتمعةً . وقوة الجيش في الهند ابان السلام تبلغ ١٦٠ الفاً عدا الجنود البريطانيين . فهذه النواة من القوة الحربية مكنت حكومة الهند من التوسع في انشاء الجيش وفقاً لمقتضيات الحرب . وقوة الجيش الهندي الآن تزيد على مليون وقد تبلغ قريباً مليوناً ونصف مليون . وقد انشئ هذا الجيش العظيم بالتطوّع لا بالإلزام . وزيادتهُ في المستقبل لا ترتبط بعدد الذين يتطوّعون فهم كثر ، بل بمقدار المتاح للجيش من السلاح والعتاد . واذا كان في الوسع توسيع نطاق المتاح من السلاح والعتاد للهند ، فالهند وحدها بين بلدان جامعة الأمم البريطانية تستطيع ان تزيد قوتها الحربية زيادة لا حدود لها

الا ان قوة الجيش الهندي لا تقاس بعدده وحسب . بل بمزاياه الحربية العالية كذلك . وفعال فصائله في شتى ميادين القتال تشهد بأن أبناء اليوم خير ورثة للتقاليد الهندية الحربية السامية . وقد كتب الجنرال ويفل في ما كان للجيش الهندي من نصيب في الحملة

الامبراطورية الايطالية في شرقي افريقية (١٩٤١ مايو) — ان شهرة الجنود الهنود شهرة راسخة من قديم الزمان وهي اليوم في منزلة عالية حقاً في العالم . ان فعائلهم حتى الآن جديرة بأعظم ثناء واني لواثق بأنهم سيقاتلون أينما كانوا قتالاً مجيداً

وعلينا ان نذكر ، عند بحث الجيش الهندي وفترته الحربية ، انه ليس جيشاً على القطرة وان الثروة ضعيف السلاح ، بل هو جيش مدرب تدريباً دقيقاً ومجهز تجهيزاً يمكنه من النزول الى الميدان أمام جيوش العدو المدرّعة . وقد انشئت في الهند مراكز للتدريب ، وابدى المتطوعون قدرة عجيبة على الأخذ بأساليب الحرب الحديثة في شتى نواحيها . وجيش الهند اليوم لا يشتمل على فرق مشاة في درجات متفاوتة من استعمال الأساليب والاجهزة الميكانيكية ولكن هناك كتائب مدرعة وفصائل مواصلات ونقل ميكانيكي . وقد قال دوق دفونشير وكيل وزارة الهند ، في مجلس اللوردات يوم ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ : ان المعدات الميكانيكية في الجيش الهندي تفوق ما كنا نتصوره قبل نشوب الحرب

ورجال الفنون الحربية (تكنيك) الذين يعتمد عليهم من الجنود اكثر كثيراً الآن مما كانوا في الماضي . ففي الحرب الماضية كانت نسبة هؤلاء ٢ في المائة . أما في هذه الحرب فتبلغ النسبة ٢٠ في المائة . ولعل مثلاً واحد يدل على مبلغ تقدم الجيش الهندي في فنون الحرب الميكانيكية . فالنقل الميكانيكي في الجيش الهندي زاد ١٣٠٠ في المائة على ما كان عليه قبل نشوب الحرب . وليس من المبالغة في شيء ان يقال انه اذا توافرت للهند الأمداد اللازمة من اصناف الاسلحة الحديثة والمركبات ، فني الوسع تدريب الرجال الذين يحسنون استعمالها استعمالاً فعالاً

قد لا تكون كثرة السكان مصدر قوة حربية ، اذا كانت البلاد التي يقطنونها لا تقيم أودهم . عند ذلك تصبح كثرتهم عبئاً حربياً كبيراً . ولكن الهند من هذه الناحية في مقام ممتاز . فالبلاد تنتج ما يكفي لغذاء الشعب ويفيض من انتاجها ما يمكن اولي الامر من تموين جيوشها في الخارج

ان مواد الطعام الأساسية في الهند هي الرز والقمح والذرة . والمساحة التي تزرع رزاً في الهند تبلغ ٧٢ مليون فدان (ايكر) وتنتج ٣٠ مليون طن من الرز في السنة . والمساحة التي تزرع قمحاً تبلغ ٣٥ مليون فدان وتنتج اكثر من عشرة ملايين طن من القمح في السنة . والمساحة التي تزرع ذرة — على اصنافها — تبلغ خمسين مليون فدان . ثم ان الهند في طليعة البلدان التي تنتج السكر والمساحة التي تزرع فيها قصب سكر تبلغ ثلاثة ملايين فدان ونصف مليون وتنتج مليوناً ونصف مليون طن من السكر الابيض في السنة . وتدا عدّ النبغ

من الضرورات — وهو في نظر كثيرين كذلك — فان الهند تنتج منه كل سنة ٥٠٠ مليون رطل. وتنتج الهند مقادير وافرة من مواد الطعام الاخرى فهي ليست بحاجة الى استيراد الطعام.

اما موارد المواد الأولية، فوافرة اتفى ومنها كثير مما يلزم للصناعة الحربية الحديثة. ففي الهند مقادير كبيرة من الحديد والفحم وهما المادتان الاساسيتان في الصناعة. فما يستخرج من الفحم من مناجم الهند يبلغ الآن ٣٠ مليون طن في السنة. ويدلُّ البحث الجيولوجي الدقيق على ان في اطباق الارض في مواقع شتى من الهند مقادير من الفحم الممتاز لاحدَّ لها. لحقل واحد من حقول الفحم في الولاية المتوسطة يقدر فحمه بنحو ١٧ الف مليون طن. اما الحديد فيبلغ انتاجه السنوي ثلاثة ملايين طن. ولكن الحديد المطمور في ارض الهند أعظم مما يدل عليه الانتاج السنوي. ففي منطقة واحدة في ولاية «بهار» يقدر ركاز الحديد بنحو ٣ آلاف مليون طن. وركاز الحديد الهندي من طبقة عالية اذ يحتوي على ٦٠ في المائة من فلز الحديد. وعلاوة على الحديد والفحم يكثر في الهند معدنا المنجنيس والميكا فثلث المستخرج من المنجنيس في العالم كله يستخرج من مناجم الهند وهو يزيد على مليون طن في السنة. ثم ان الهند اعظم بلدان العالم طرًّا في مقدار ما يستخرج من أرضها من صفائح الميكا وثلاثة ارباع المستخرج من الميكا صفائح وكتلاً مردُّه إلى الهند.

ويضاف الى ما تقدم موارد وافرة من البوكسيت (ركاز الالومنيوم) والكروميت (ركاز الكروميوم). ويقابلهُ فقر الهند في الزئبق والرصاص والقصدير والنحاس.

وهناك محصولات ضرورية للصناعة كالقطن والجوت والصوف والجلود على أصنافها وكذلك الزيوت النباتية. والهند موطن القطن الاول وهي الآن ثانية البلاد التي تنتج قطناً ومحصولها يبلغ سبعة ملايين بالة في السنة. أما الجوت (القنب) فلا يزال خير المواد وأرخصها لصنع النسيج اللازم لرزم البضائع وشحنها كالاكياس وما أشبه. وعلى الرغم من محاولة علماء الكيمياء استنباط عوض كيميائي للجوت فانهُ لا يزال من غير منافس. وفي انتاج الجوت يكاد يكون مقام الهند مقام محتكر. فمحصولها منه يبلغ تسعة ملايين بالة كل سنة. ومحصول الصوف في الهند محصول كبير ولاسيما الصوف اللازم لصناعة السجاجيد. فمحصول العالمي للصوف السجاجيد يبلغ ٤٣٠ مليون رطل تنتج الهند منها ١٠٠ مليون رطل. ثم ان ثلث مواشي العالم توجد في الهند ولذلك محصول الجلود فيها كبير جداً وهو يشمل عشرين مليون جلد بقرة وستة ملايين جلد خنزير و ١٨ مليون جلد ماعز و٢٠ مليون جلد ضأن وحمل. ويضاف الى كل ما تقدَّم ان الهند أكبر مورد لزيوت الحبوب في العالم، ومحصول زيت الجوز واللوز والبندق وما اشبه وحده يبلغ ٣٤٠ الف طن في السنة، ويجب ان يضاف اليه زيت بذور

السكتان وزيت بذور الخروع وزيت السمسم وغيرها . فالهند تصدر نحو مليون طن من زيوت هذه البذور الى الخارج علاوة عما تحتفظ به للاستهلاك الداخلي

ومع ان الهند تعد في المقام الاول بين الدول الزراعية الكبرى في العالم ، بأن قدرتها الصناعية الفعالة والكامنة ، تبلغ مبلغاً لا يستهان به . فمكتب العمل الدولي وضعها في سنة ١٩١٩ في المرتبة الثامنة بين الدول الصناعية . وقد ارتقت الصناعة فيها خلال العشرين السنة التالية ارتقاءً عظيماً بتشجيع الحكومة وحمايتها الصناعات بسن قانون مالي لذلك . وهذا التقدم لم يقتصر على اتساع نطاق الصناعات القائمة في سنة ١٩١٩ — ١٩٢٠ بل شمل قيام صناعات جديدة متعددة

وصناعة المنسوجات القطنية هي طبعاً أكبر صناعات الهند . فهناك عدد من المصانع الحديثة يحتوي على أكثر من عشرة ملايين مغزل و ٢٠٠ الف نول وهي تصنع نحو أربعة آلاف مليون ذراع من النسيج في السنة . ثم هناك صناعة النسيج بأنوال يدوية . وكل النسيج القطني اللازم للملابس الجيش الهندي يؤخذ من مصانع الهند . بل أخذ من هذه المصانع كذلك مقادير كبيرة لملابس الجيوش الامبراطورية في بلدان أخرى . وفي شهر سبتمبر من سنة ١٩٤١ أوصى مجلس جماعة التموين الشرقية Eastern Group Supply Council مصانع الهند بصنع ١٨ مليون ذراع من النسيج القطني لملابس الجيوش الامبراطورية في استراليا وزيلندا الجديدة وجنوب افريقية . وعلاوة على المنسوجات القطنية أعدت مصانع الصوف في الهند ، الحديثة منها والقديمة ، الميكانيكي واليدوي ، كميات كبيرة من أغطية الصوف للجيش الهندي والجيوش الامبراطورية

اما الصلب فقد كانت الصناعة الهندية المنظمة تنتج منه قبل الحرب ٧٥٠٠٠٠٠ طن في السنة . وقد زاد مقدار ما تصنعه الهند من الصلب ، بعد نشوب الحرب ، فأربى على مليون طن وقد يبلغ الآن نحو مليون وربع مليون طن . وفي جمشيدپور مصنع للصلب يُعَدّ في الطبقة الاولى بين مصانع الصلب الحديثة المتقنة في العالم ، وهو نتيجة تآزر بين أصحاب المال من الهنود والمهندسين الاميركيين . ويزيد ما تنتجه الهند من الحديد الصب على مليوني طن كل سنة

ان مقدار الصلب الذي تنتجه مصانع الهند في السنة قليل جداً بالقياس الى ما تنتجه مصانع الولايات المتحدة وهو أقرب الى مائة مليون طن . ولكنه مع ذلك كان ذا شأن عظيم في الصناعات الحربية الهندية التي موّنت الجيش الهندي والجيوش البريطانية بغير يسير مما تحتاج اليه من بعض معدات الحرب . والهند تستورد من بريطانيا والولايات المتحدة نحو ٦٠٠ الف طن من الصلب في السنة لسد حاجة صناعتها الحربية

وفي مايلي طائفة يسيرة من الامثلة تبيّن ما ادركتهُ الهند من نجاح في صناعتها الحربية ، استناداً الى مواردها وارتقاء الصناعة الحديثة فيها . كان ما تصنعهُ الهند في بدء الحرب من الاسلحة الصغيرة والذخيرة يبلغ ستة ملايين وحدة في الشهر فبلغ في أوائل ١٩٤٢ ستة عشر مليون وحدة ونصف مليون وحدة في الشهر . ومصانع الملابس تصنع الآن ثمانية ملايين ثوب في الشهر للجيش . وبلغ ثمن ما اشترتهُ الحكومة في الثمانية عشر شهراً الاولى من الحرب من المنسوجات للجيش ٤٤ مليوناً من الجنيهات . وابتاعت في الوقت نفسهُ اربعة ملايين زوج من الاحذية . وكانت الهند تجهز الجيش بخمسة وعشرين في المائة من المواد الطبية اللازمة للجيش فهي تجهزه الآن بستين في المائة منها . ويقدر عدد المواد اللازمة لتجهيز جيش حديث بنحو خمسين الف مادة ، تصنع الهند سبعة وثلاثين الفاً منها

وفي خلال السنتين الماضيتين زاد ما اصدرتهُ الهند من المواد المصنوعة او نصف المصنوعة زيادة كبيرة . فقد كانت قيمة صادرها في سنة (١٩٣٨ — ٣٩) ٤٧٥ مليون روبية فأربت في سنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ على ٨٠٠ مليون روبية . واذا كانت الولايات المتحدة وبريطانيا ترسانتي الدول المتحدة الكبيرتين ، فان الهند ترسانة عظيمة الشأن كذلك

ولكن الهند مع ذلك مضطرة الى الاعتماد على الولايات المتحدة وبريطانيا ، في الحصول على كفايتها من الآلات اللازمة للمصانع ، وعلى مقادير وافية من أصناف الصلب الممتاز اللازم في صناعات حربية خاصة . ثم انها لا تصنع محركات الاحتراق الداخلي ولا أجهزة المخاطبات اللاسلكية . ولكن اذا كانت محركات الاحتراق الداخلي الكاملة لا تصنع فيها ، فان اجساماً من سيارات النقل Trucks تصنع فيها على أوفى وجه . وهذه القدرة ذات شأن عظيم في النشاط الحربي العام للدول المتحدة . فانهُ يخفف العبء عن المصانع الاميركية والبريطانية ويوفر المساحات التي تشغلها سيارات النقل الكاملة او اجسامها في سفن النقل . اذ يكتفى بارسال المحركات الى الهند ومصانعها تنجز الباقي . ولا بد ان يقضي تطبيق قانون « الاعارة والتأجير » على الهند الى زيادة قدرتها على الانتاج الصناعي الحربي

واتساع نطاق الصناعة في بلد ما لا يقتضي توسيع نطاق تموينه بالمواد الاولية وآلات المصانع وحسب ، بل يقتضي كذلك زيادة رجال الصناعة الفنيين . والهنود صناع مهرة ، وفي بريطانيا الآن طوائف منهم يتدربون على ادق الاعمال الصناعية وفقاً لمشروع وضعه ارنست بفن وزير العمل . وهؤلاء سيعودون الى الهند عندما ينتهون فترة التدريب . وفي الهند نفسها اكثر من ٣٠٠ مركز لتدريب الصناع الفنيين ، وقد درب فيها الى مستهل هذه السنة نحو ٤٨ الفاً منهم

(منقولة عن مجلة « الشؤون الدولية » للسر شانموخام شتي رئيس الجمعية التشريعية الهندية سابقاً)